Issue 6487 Wednesday 23/10/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6487 الاربعاء 24 من صفر 1441 هـ 23 من تشرين الاول (اكتوبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

الحقوقيون العرب يقرّون في عمان هيكلية جديدة للقيادة التنفيذية

المالكي رئيس للإتحاد بعد 45 عاماً من شغل الأمانة العامة

تفعيل ميثاق الشرف العربي وإلغاء المحاكم الإستثنائية

أحمد الامين
عمان

تردد اسم العراق عاليا، في المؤتمر السادس لاتحاد الحقوقيين العرب، الذي عقد في عمان، على اكثر من صعيد.
فقد انتخب وزير العدل الاسبق شبيب المالكي رئيساً للاتحاد بعد نحو 45 عاماً من شغله منصب الامين العام. واختير رئيس اتحاد الحقوقيين العراقيين محمد نعمان الداودي، اميناً عاماً مساعدا للاتحاد، الذي تأسس في بغداد للمرة الاولى عام 1975.

كما صدح اسم بلاد الرافدين باعلان المالكي تحمل الحقوقيين العراقيين، نصف تكاليف اقامة المؤتمر في العاصمة الاردنية، تقديراً منهم للضائقة المالية التي يعاني منها الاتحاد، ورابعاً صدح اسم العراق، بالنشاط البارز للمفكر العراقي عبد الحسين شعبان، المقيم في بيروت، عبر عدد من المبادرات والمقترحات التي قدمها للمؤتمر، فضلا عن المحاضرة التي ألقاها امام المشاركين بعنوان (نحو رؤية حقوقية عربية نهضوية لمواجهة صفقة القرن وحماية الامن العربي).
وإلتأم المؤتمر تحت شعار (امن الخليج العربي في ضوء قواعد القانون الدولي) للمدة من 19–20 تشرين الاول الجاري برعاية رئيس وزراء الاردن عمر الرزاز، وحضور حشد من النخب الحقوقية والقضائية والمهنية والسياسية، فضلا عن ممثلي دولة عربية اعضاء في15 الاتحاد، مع اعتذار الجزائر وغياب البحرين، برغم الحضور الواضح لممثلي دول مجلس التعاون الخليجي. وكان المالكي قد ألقى كلمة في افتتاح المؤتمر حيا فيها الاردن، قيادة وشعباً، شاكرا (حسن الاستقبال وكرم الضيافة مثمناً الجهود التي بذلتها جمعية الحقوقيين الاردنيين التي ساهمت في انجاح أعمال الاجتماع). كما تناول (مسيرة الاتحاد التي اقتربت من الخمسة والاربعين عاماً، ودوره العربي والدولي إضافة الى انجازاته في مجال تطوير وتحديث التشريعات والقوانين والعمل على سيادة القانون واستقلال القضاء وتحقيق العدالة ودعم العمل العربي المشترك)، وعبر عن (دعم الاتحاد لنضال الشعوب العربية من اجل الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي)، ودان المالكي (مخطط اسرائيل الرامي الى اعتبارها دولة يهودية ويحول الصراع من صراع سياسي الى صراع ديني وقرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لها) كما (دان صفقه القرن). مؤكداً (حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف وانهاء حالة الخلاف التي اضرت بقضية الشعب الفلسطيني)، داعياً (الدول العربية الى نبذ حالة الفرقة والخلاف والى حل سياسي وطني شامل في سوريا لتحقيق الاصلاحات الديمقراطية وتشكيل حكومة وطنية تشارك فيها جميع الاطراف تكون مهمتها العمل على اعادة الوحدة الوطنية)، معبرا عن (تضامن الاتحاد مع دولة الامارات العربية المتحدة في سعيها لاستعادة الجزر الاماراتية الثلاث) مؤكداً (اهمية استقلال العراق ووحدة أراضيه وكرامة شعبه)، داعياً الى (مصالحة وطنية لافشال الحملة الارهابية التي يتعرض لها) كما ادان (كافة اشكال التدخل الاقليمي في شؤونه الداخليه وعبر عن تضامنه مع المتضاهرين)، كما دان (الاعتداء عليهم وطالب بمعاقبة المعتدين والاستجابة الى مطاليبهم)، داعياً ايضا الى (التضامن مع الشعب المصري وقواه الوطنية في تصديهما الباسل للعصابات الارهابية الظلامية الرامية الى الاخلال بامنه القومي).
و(التضامن مع الشعب اللبناني في انتفاضته المباركة).
وفي حفل الافتتاح ألقى راتب النوايسه رئيس جمعية الحقوقيين الاردنيين كلمة رحب فيها باعضاء المكتب الدائم متمنياً (لهم طيب الاقامة في بلدهم الاردن).

مقاومة الاحتلال

ثم تحدث عن مواقف بلاده الداعمة للقضايا العربية وعن دوره في دعم القضية الفلسطينية وعلى حق الشعب الفلسطيني في تحرير اراضيه ومقاومة الاحتلال)، مشيداً (بالامن والاستقرار الذي تشهد الساحة الاردنية).
ثم ألقى مازن ارشيدات نقيب المحامين الاردنيين، كلمة حيا فيها اعضاء المكتب الدائم ودان القرارت الداعية للاعتراف باسرائيل وبصفقة القرن. ثم ألقى مفيد شهاب من مصر كلمة باسم الوفود المشاركة شكر فيها الاردن وجمعية الحقوقيين الاردنيين ثم اشاد (بمواقف شهاب من مصر منصب نائب الرئيس وعلى الضمور من الاردن الامانة العامة للاتحاد في ما شغل محمد الداودي من العراق ومحمود اسماعيل ابو اسماعيل من فلسطين منصي الامينين العامين المساعدين.
وتصدرت قضايا البلدان العربية نتائج المؤتمر وتوصياته، ولاسيما ما يتعلق بقضية فلسطين وعاصمتها القدس.
واكد ان الحقوقيين العرب يقفون الى جانب الشعب العربي الفلسطيني في نضاله المشروع دفاعاً عن الارض والقضية والمقدسات. ودان الاتحاد (القرار الظالم والمنحاز لرئيس الولايات المتحدة الامريكية باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل ونقل سفارته من تل ابيب الى القدس)، كما دان الاتحاد (قرار الكنيست الاسرائيلي بقانون الدولة القومية الذي يعني عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم وديارهم داخل منطقه الاحتلال عام 1948 ويحول الصراع من صراع سياسي الى ديني) كما أكد المؤتمر اهمية انجاز المصالحة الفلسطينية باعتبارها القوة الاساسية لاستمرار نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال) .
ودان اي (التفاف على الوحدة الوطنية لتمرير صفقة القرن في قطاع غزة وتحويل مشكلة غزة من سياسية الى انسانية)
وفي الختام حيا المؤتمر (شعب فلسطين العربي الذي يقدم ابهى اشكال النضال الشعبي من خلال المقاومة المقاومة الشعبية السلمية). وبشأن العراق اكد المؤتمر (تضامنه مع مطالب المتظاهرين ودان الاعتداءات التي تعرضوا لها)، ودعا (الحكومة للاستجابة لهذه المطالب)، كما دعا الى (مصالحة وطنية شاملة دون استبعاد اي طرف من الاطراف الوطنية منها لتحقيق العدالة وتعزيز الوحدة الوطنية وردع الدول الاقليمية التي تتدخل في شؤونه الداخلية).
وحيا المؤتمر ثورة السودان وطالب (برفع اسمه من قائمة الدول الداعمة للارهاب في اللوائح الامريكية). ودعا الى (وقف الحرب في اليمن وجلوس الاطراف الداخلية الى طاولة المفاوضات وفقا لقرارات الامم المتحدة لايقاف نزيف الدم وانهاء مأساته). واشاد المؤتمر (بمواقف الاردن المشرفة ازاء اللاجئين العرب ودعم العمل المشترك والمساعي لاصلاح ذات البين واقامة دولة فلسطين). كما اكد (تضامنه مع المتظاهرين اللبنانيين) ودعا الى (الاستجابة لمطالبهم)، واكد (وقوفه الى جانب لبنان في الحفاظ على ثروته النفطية والغازية).

جدول أعمال

وطغت المداخلات والشروحات التي تتعلق بالاوضاع السياسية العربية على جدول اعمال جلسات الاجتماع الاربعين للمكتب الدائم للاتحاد، لكن المجالين المهني وملف حقوق الانسان احتلا موقعاً ايضاً. فقد استمع المشاركون لتقرير ممثلهم لدى الاتحاد الاوربي الياس خوري يشأن الدفاع عن القضايا العربية وحقوق الانسان وتعزيز دور الاتحاد في المحافل الدولية.
وفي ما يتعلق بملف حقوق الانسان اكد (ضرورة تفعيل ميثاق شرف الحقوقيين العرب الذي اقره المؤتمر الثالث للاتحاد المنعقد في عمان في نيسان ونص في 1985 بنوده الستة على أهمية استقلال القضاء وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الاساسية وادانة كافة إشكال التعذيب وإلغاء المحاكم والتشريعات الاستثنائية) عادا تلك المبادئ (قضايا أساسية وحيوية ولاغنى عنها)، ودعا (الدول العربية الى إلغاء جميع المحاكم والتشريعات الاستثنائية وضمان حرية التعبير واطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين)، وأوصى المكتب الدائم بخصوص نشر ثقافة حقوق الإنسان بإقامة ندوات مشتركة بين الاتحاد والمنظمات العربية والدولية المتخصصة فيما يتعلق بالآليات الدولية لحقوق الإنسان ونشر مبادئ القانون الدولي الإنساني تجسيداً لأهداف الاتحاد).
وحث (الدول العربية على التصديق على المعاهدات والمواثيق الخاصة بحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية وبالاخص الميثاق العربي لحقوق الانسان). كما دعا الى (تضمين التشريعات في الدول العربية ما يكفل الحقوق المدنية والسياسية للمرأة).
واقترح الحقوقيون العرب (ضرورة ايجاد رؤية حقوقية عربية لمواجهة التحديات الامنية والمهنية بانشاء لجنة قانونية لتفعيل قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي الخاص بالاضرار الناجمة عن اقامة الجدار العازل في الاراضي الفلسطينية).
وتم اقتراح اسماء عدد من الشخصيات الحقوقية البارزة لتولي هذه المهمة. وفي هذا الصدد قال وزير الدولة الاردني للشؤون القانونية مبارك ابو يامين ان (التحديات التي تمر بها المنطقة العربية تجعلنا نتوحد، لوضع رؤية موحدة تلامس الجوانب القانونية التي تمر بها المنطقة العربية).
واضاف ابو يامين، ان (الاردن يعد القضية الفلسطينية قضية وطنية اردنية، وموقفه ثابت تجاه القدس وصفقة القرن)، مؤكدا كذلك ان (امن الخليج جزء لا يتجزأ من الامن العربي الواحد).
ووزع ممثل قطر في الاتحاد كتابا عده هدية بلاده الى المجتمعين بعنوان (اتفاقيات جنيف الاربع المؤرخة في اب وبروتوكولاتهاالاضافية 1949 الثلاثة) من اصدار اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني في قطر، ودعا ممثل الكويت الى ايلاء الشأن المهني الاهمية التي يستحقها وتفعيل جهد الاتحاد في مجال فضل المنازعات وتسوية الخلافات بين البلدان العربية.
كما عرض ممثل المملكة العربية السعودية كتاب الشمري التطورات الايجابية التي شهدها النظام القضائي في بلاده.
ولاحظ مراقبون ان الوفود المشاركة اكثرت من الاشادة بمواقف وجهود المالكي، وعدته (سندبانة باسقة وعميد الحقوقيين) و(عنوان وحدة الاتحاد وبقاء وجوده).
وبهذا الشأن تقرر عقد ندوة خاصة لتكريمه بحضور عربي ودولي وتقديم كل اشكال الامتنان والاعتراف بالعرفان له.
وكان الحقوقيون الاردنيون وامانة الاتحاد العربي قد كرمتا المالكي بدروعهما وسط اجواء احتفالية سادت الجلسة الختامية للمؤتمر.

□ ضمان حرية التعبير وإطلاق السجناء السياسيين
□ كفالة الحقوق المدنية والسياسية للمرأة وتصديق المواثيق الخاصة بحماية حقوق الإنسان

خلال تكريم شبيب المالكي في الجلسة الختامية

صورة تذكارية للمشاركين في اجتماع اتحاد الحقوقيين العرب

رئيس جمعية الحقوقيين الاردنيين يلقي كلمته

تكريم شبيب المالكي بدرع الحقوقيين

جانب من إفتتاح الاجتماع

لبنان الأسبق.. هل سيسبق؟

لبنان الوطن السيد الحر المستقل.. سبق العرب إلى مر التجارب وحلوها من حرب وسلام جزئي، طائفية ووطنية، تنافر وتعايش. انتعاش وركود.
لبنان الأسبق إلى الديمقراطية والحريات والصحافة والإعلام، والالتزام بالدستور وحياد الجيش، والدور الكبير للوطن الصغير إقليمياً ودولياً. وإلى محاولات عيش سياسي مشترك لم يدم طويلاً. والتفرد في نموذج المزج بين الشرق والغرب، وبين الحضارة والتجديد.
لبنان الأسبق إلى حروب الوكالة من أجل الآخرين. والأسبق إلى تعليم الآخرين، وتعويض الآخرين عن الحرمان من نسمات الحرية في أوطانهم، وإلى احتواء كل المظلومين والمغلوبين والمطرودين واللاجئين.
لبنان الأسبق إلى الاستقلال وانتفاضة الاستقلال عن سوء الاستغلال بعد سباق القوى العظمى والصغرى حتى دارت رحى التنافس ودوائر القتال وسط الشوارع والميادين والمكاتب.
سبق لبنان غيره بتحول شوارعه وفنادقه ومداخله ومخارجه ساحة مصارع أبنائه واستشهاد ضيوفه، وأصبح للقتل فيه أيام عادية.
لبنان الأسبق إلى احتضان أحرار العرب كافة، هاجت بحاره بكل التيارات والأمواج السياسية. واستحالت لسان حال الجميع، ومنبراً للجميع، وملتقىً للجميع.
لبنان الأسبق إلى تجريب ضيم الأبناء وظلم الأشقاء وإحجام الأصدقاء واقتحام الأعداء. والأسبق إلى فيدرالية الميليشيات. وإلى تأريخ كل ميليشيا وطائفة للأحداث كما تهوى.
لبنان الأسبق إلى أن يطول عمر برلمانه، ويستمر عمله الدستوري، ولو خارج مقره، بفرض الحرب.
والأسبق إلى أن يكون رؤساؤه فيما مضى ممن يحترمون الدستور والمدة الرئاسية، دون أن تخلو عهودهم –أو يتخلوا عن مسئوليتهم– من بعض الشوائب والنوائب والمصائب.
والأسبق كذلك إلى أن يحيا تحت سمائه كل "أسبق" من رؤسائه وحكوماته وعظمائه. وإلى تخليد رموزه. وإلى استعادة أحلام وطموحات وآمال وأمجاد يضاف إليها ويستضاء بها.
لبنان الأسبق للعيش هادئاً –رغم القلق والفراغ الدستوري غير مرة– بغير رئيس وحكومة، في انتظام نسبي لا يُعكره وجود "شرطي مرور" تضطرب حركة المرور بسببه!
ها هو لبنان في ثورة أو انتفاضة أو تظاهرة ليست كالثورات والانتفاضات والتظاهرات السابقة، عربياً ولبنانياً، لعله خارج سياق الربيع تنتظم فيه تظاهرات مختلفة غير متخلفة. يحتشد المصلون والعاشقون، وتصدر دعوات "في جحيمٍ من القُبل"، وقبلةُ الجميع: لبنان.
إذاً يبدو لبنان الأسبق مجدداً إلى الاعتبار مما سبق من محاولات ثورات العرب، فقالوا: "كلُّن يعني كلُّن.." في محاولةٍ لتغيير الطبقة السياسية المجرَّبة، أو "الرعيل السياسي الفاسد" حسب أحمد بيضون.. لئلا يكون اللبنانيون ذوي عقول ناقصة.
الطريف أن "معظم النار" اللبنانية الجديدة صدرت من "مستصغر الشرَرِ" ومنها محاولة فرض الضريبة على خدمة واتساب المجانية، فقرر المواطنون أن يدفع السياسيون فوراً ضريبة فسادهم كلهم طيلة العقود الماضية.
يغرد الجميع ويفسبك ويتواتس أن المتظاهرين تخلوا عن طائفيتهم، وحزبيتهم، فلا خوف عليهم –حتى الآن– من امتطاء السياسيين لتحركهم. ولما حل بنائب سابق، من غسيل بالماء أعقبه سيل دماء، دلالة كبيرة على تنبه الجماهير.. ولو مؤقتاً.. بحكم سيكولوجيتها المعروفة.
يرجى للبنان الخير وأن يظل سباقاً دوماً إلى الابتكار الإيجابي لكي يلحق به غيره. فكل ما في لبنان يقتفى أثره. وكم لحق من لحق باقتفاء كل مساوئ التجربة اللبنانية أو "اللبننة" وأدركوها ولم يختاروا أبداً اللحاق بإيجابيات لبنان.
أ يكون لبنان الأسبق إلى جلب الأفضل لأوطان تستحق أفضل مما كان.
أ يكون هذه المرة الأسبق، فيلحق به غيره إلى معالجة كل داء سياسي بدواء وطني لا انتهاء لصلاحيته.
لا شك.. سيسبق لبنان وسيظل الأسبق.

لطفي نعمان
القاهرة

حق التظاهر والفساد الحكومي

تزايد في الآونة الأخيرة اندفاع الشباب للمشاركة في الاحتجاجات المليونية، كسلوك ديمقراطي للتعبير عن رفضهم للواقع السياسي والخدمي والاجتماعي بشكل عام وسلسة القرارات المتخذة منها تجاهل الحكومة التام لاعتصامات حملة الشهادات العليا ،وإدارة المناصب الوزارية بالوكالة، اعفاء اللواء عبد الوهاب الساعدي ، وعدم اتخاذ خطوات حقيقية لمجابهة الفساد الإداري والمالي والعسكري، بل حتى لم يتم محاسبة المسؤولين عن سقوط الموصل والمحافظات الأخرى، وبالتالي فأن الاحتجاجات لم تأتي من فراغ بل تراكمات من حكم المالكي الى العبادي وصولاً لعادل عبد المهدي الذي استبشر العراقيون فيه خيرا عند توليه السلطة وخاصة بما كان يشاع عنه من عقلية اقتصادية نيرة ومن عائلة سبق لها تاريخها السياسي في العهد الملكي.
الا ان الشعب العراقي لم يلمس أي إنجازات على ارض الواقع غير فتح المنطقة الخضراء ، والذي لا يسمى إنجازاً في حد ذاته، ولم يشهد العراق بناء أي بنى تحتية وخدمية تسهم في تحسين الوضع الخدمي للمواطن الذي قطع الامل في أي تغيير ممكن ان يحصل، وفي الوقت ذاته فأن أي مواطن يسافر لاي دولة من دول الجوار او الدول الاوربية ليرى دول دون موارد تذكر وتعيش حياة مرفهة اقتصاديا واجتماعيا وخدميا وما يلبث ان يبقى حتى يشعر بالغبن والظلم الذي يعيشه في العراق والذي يقع تحت مسؤولية الحكومات المتعاقبة منذ تغيير النظام السياسي عام 2003 ولغاية الان.
وفي السياق ذاته ينبغي الإشارة الى العراق كدولة تأخذ الصدارة في مجال النفط والسياحة الدينية والصناعة، ونلاحظ تراجع كل ذلك بسبب المحاصصة الطائفية والفساد، والذي اصبح ثقافة سائدة ومستشرية من الرؤوس الكبرى في العملية السياسية الى الموظف الصغير الذي تجده في كل مؤسسة يبحث عن مراجعين ليمارس دور المعقب والمساعد مقابل دفع أموال ليست بالقليلة، فاصبح الشرطي والمدرس والممرض ورجل المرور والطبيب والجندي والضابط والسكرتير ومسؤول الامن وغيرهم مرتشين وكلاً من موقعه مع استثناءات ليست بالقليلة مالم تتلوث أيديهم في الفساد والقائمة تطول في ذلك ، ولتتحمله الحكومة التي أسست لثقافة عدم محاسبة الفاسد والمقصر وبالتالي اعتاد المواطن على الرشوة والتجاوز في الشارع هنا وهناك، فضلاً عن احترام للقوانين والأنظمة في المجتمع، وهذا ما شكل سلسلة ظواهر سلبية تنعكس بشكل او بأخر على افراد المجتمع وبالتالي ينبغي ان ننتبه ان هناك جيل تربى في ظل هذه المنظومة الفاسدة.
ان الاستجابة لمطالب المتظاهرين المشروعة ليس الحل ، وتغيير الحكومة بأكملها حل غير وارد وضربة للدستور، الذي كتب بأرادة أمريكية مالم تتم عمليات اصلاح حقيقية ، وهذا لايتوافق مع خطاب رئيس الوزراء اذ لم يتطرق الى معالجة خلل السنوات السابقة في نظام الحكم و القوانين والتشريعات فهناك ضرورة للقيام بتعديلات دستورية تحاسب من المسؤول عن الفساد بما فيها قادة الأحزاب والكتل السياسية التي تحتل الأبنية هنا وهناك وبلا رقيب او محاسبة وتتحمل مسؤولية ما يعانيه الشعب من كل شيء والكشف عنهم امام الرأي العام للحصول على تأييده ومساندته والضرب بأيد من حديد على كمل تسبب في اهدار أموال الشعب في المشاريع الوهمية التي نسمع عنها فقط ولانراها وهذا ينبغي ان ينسجم مع سياسات اجتماعية تتبناها الحكومة اعتماداً على مستشارين حقيقين.
كما هو الحال في الدول المتقدمة تقدم رؤى للتغيير لمحاربة الفساد من المنظومة الكبرى الى المنظومة الأصغر، لنؤسس لجيل محترم يرسخ للنزاهة والحقوق والحريات بعيدا عن افساد بكافة صوره واشكاله وتنسجم مع متطلبات المرحلة المقبلة وليتحمل الفرد مسؤولية امام المجتمع .

نهلة نجاح العنزي
بغداد